



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعى:

"صناعة الطوب"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزaima

تموز 2011

قائمة المحتويات

2	ملخص تفيلي للقطاع الفرعي (صناعة الطوب).....
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع صناعة الطوب

قائمة الجداول

3	جدول (1): تعريفات.....
8	جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة الطوب الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الطوب
11	جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الطوب من الاستهلاك الوسيط الكلي
12	جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الطوب من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية

10	الشكل (1): أهم مدخلات ومحرّجات قطاع صناعة الطوب
13	الشكل (2): مدخلات قطاع صناعة الطوب حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تفيلي للقطاع الفرعي: (صناعة الطوب)

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية أنشطة الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والخرجات بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعى يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع صناعة الطوب استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الطوب في الناتج المحلي الإجمالي 0.51%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الطوب في الإنتاج الكلي 0.82%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الطوب 2.57% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الطوب في الصادرات الوطنية 0.03%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الطوب في تعويضات العاملين 0.60%.
- كان قطاع الانشاءات القطاع الأكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الطوب.
- كان قطاع المحاجر (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع صناعة الطوب نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

التعريف	المفهوم
مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجهها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.	الناتج المحلي الإجمالي
نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، ومتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.	الإنتاج
الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك.	القيمة المضافة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير التقديمة، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحاسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة. 	تعويضات العاملين
قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.	الاستهلاك الوسيط
ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.	الاستهلاك المحلي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتكون الطلب النهائي من: ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات 	مكونات الطلب النهائي

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تتمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوبتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً جذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتمدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية المأمة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسيي السياسات ومعددي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين وال محللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع صناعة الطوب استناداً إلى حداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص.

أهم مؤشرات قطاع صناعة الطوب:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الطوب في الناتج المحلي الإجمالي 0.51% محتلاً بذلك المرتبة 40 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع صناعة الطوب المرتبة 12 من حيث أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.61%, والمرتبة 32 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.82%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأكملها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (الم المحلي والمستورد). وتحمّل القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الطوب 2.57% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً بذلك المرتبة الخامسة عشر.

المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية لل الاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41 % للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و 48.59 % لباقي القطاعات الاقتصادية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

احتل قطاع صناعة الطوب المرتبة 41 من أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.06 %، والمرتبة 64 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.03 %.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17 % لقطاعات الصناعات التحويلية و 83.83 % لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع صناعة الطوب المرتبة 8 من حيث أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.74 %، والمرتبة 29 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.60 %.



جدول (2) : ترتيب مساهمة قطاع صناعة الطوب الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عدها 81	المؤشرات
40	الناتج المحلي الإجمالي
32	الإنتاج الكلي
64	الصادرات الوطنية
29	تغويضات العاملين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 5 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الطوب:

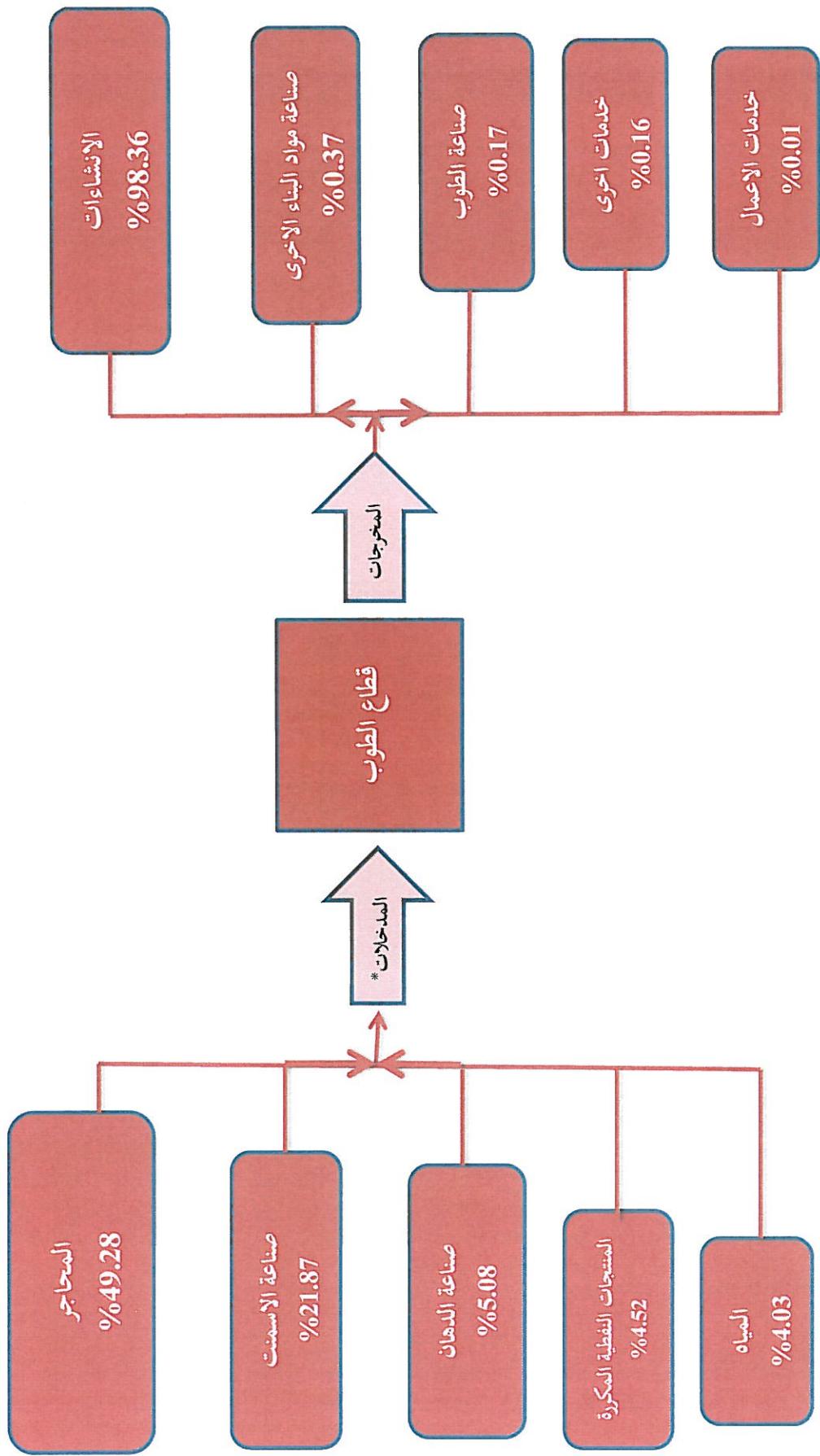
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الانشاءات	98.36
2	صناعة مواد البناء الأخرى	0.37
3	صناعة الطوب	0.17
4	خدمات أخرى	0.16
5	خدمات الأعمال	0.01
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		99.09
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		0.91
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى خمس قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الطوب. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع صناعة الطوب ، حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج قطاع صناعة الطوب بنسبة بلغت 98.36 %, وجاء قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 0.37 %, وقطاع صناعة الطوب في المرتبة الثالثة مستخدماً من إنتاجه بنسبة 0.17 %. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الخامسة بنسبة 0.01 %.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع صناعة الطوب ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 99.09 %، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 0.91 %.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الطوب



* المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الطوب من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المحاجر	44.20
2	صناعة الاسمنت	21.62
3	صناعة الدهان	4.08
4	المياه	4.03
5	المنتجات النفطية المكررة	3.77
6	التجارة	2.89
7	النقل البري	2.05
8	الكهرباء	1.70
9	قطاع البنوك	0.93
10	خدمات النقل الأخرى	0.85
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		89.96
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		10.04
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبيّن الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع صناعة الطوب. ويلاحظ التباين في النسب بحيث أحיל قطاع المحاجر المرتبة الأولى بنسبة 44.20%، وقطاع صناعة الاسمنت في المرتبة الثانية بنسبة 21.62%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات النقل الأخرى في المرتبة العاشرة بنسبة 0.85%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الطوب من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الحجر	5.08
2	الآلات الهندسية	2.16
3	صناعة الدهان	1.01
4	المنتجات النفطية المكررة	0.75
5	صناعة الحديد والصلب	0.37
6	صناعة الاسمنت	0.25
7	منتجات المعادن المشكلة	0.22
8	الكهرباء	0.11
9	صناعة الورق ومنتجاته	0.03
10	منتجات المطاط	0.03
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		10.04
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		89.96
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع صناعة الطوب. وقد احتل قطاع الحاجر المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع صناعة الطوب بنسبة 5.08%, وقطاع الآلات الهندسية المرتبة الثانية بنسبة 2.16%. وفي المقابل، احتل قطاع منتجات المطاط المرتبة العاشرة بنسبة 0.03%.

الشكل (2) مدخلات قطاع صناعة الطوب حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

